

مطالبات لـ «المركزي» بإلغاء سلم الاستحقاقات والاستفادة من السيولة المحرمة

الدينار «ناشف»... وفائدة الودائع تتصاعد

إ كتب رضا السناري |

كشفت مصادر مسؤولة لـ«الراي» أن بعض البنوك المحلية بدأت تكافح للحصول على ودائع جديدة بالدينار، وأنها مضطرة مع ذلك لرفع الفائدة، وتجاوز المعدلات المتداولة في السوق بنسب ملموسة، في مسعى لاستقطاب الأموال المستقرة، التي تخص جهات حكومية.

وفيما أشارت المصادر إلى أن تراجع العروض من العملة المحلية لا ينسحب على الودائع بالعملة الأجنبية، وفي مقدمتها الدولار، الذي يشهد معروضه مستويات مناسبة، قالت «الدينار (ناشف) في السوق بسبب زيادة الطلب عليه في الفترة الأخيرة، خصوصاً بعد ارتفاع وتيرة سحبات الحكومة من ودايعها، والتي وصلت إلى 466 مليون دينار في أول شهرين من 2021، إذ سيغذي ارتفاع الفائدة، التي يرجح تصاعدها لمعدلات أعلى بالفئة المقبلة»، ولغقت إلى أن ما يعزز الحاجة المصرفية للودائع المستقرة، المنافسة عليها بأسعار وصلت أخيراً لنحو 2.6 في المئة، علماً بأن ودائع الأفراد تتراوح بين 1.25 و1.5 في المئة، وأوضح المصادر أن غالبية السيولة التي توفرها الهيئة العامة للاستثمار للبنوك ولائحة وبفائدة مقبولة، ما يعني أنه لا يمكن الاعتماد عليها في تعويض سحبات الجهات الحكومية الأخرى وفي مقدمتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تستهدف تقليص السيولة لديها مستويات منخفضة في مسعى لتوجيهها استثمارياً، ونوهت المصادر إلى أن بعض



البنوك لجات لتعويض عجزها من الودائع الدينارية الكافية لترتيب نسب السيولة لديها إلى الاقتراض من مصارف محلية أخرى، فيما ترتقب أي ودائع يمكن أن تطرحها جهات حكومية للمنافسة عليها بأسعار مرتفعة، حتى لو أدى ذلك إلى رفع تكلفة الأموال عليها.

هجمة طلبات

وأفادت بأن البنوك التي تستطيع الإقراض لم تعد قادرة على تغطية هجمة طلبات البنوك، خصوصاً الصغيرة، وذلك بسبب تجاوزها أو قربها من المعدلات المسووحة رقابياً لإقراضها، ما قد يقود إلى إغلاق أو تضييق إحدى نوافذ توفير الأموال المستخدمة في ترتيب نسب السيولة.

والى ذلك، اقترح مصرفيون «شفاهة» إلغاء ما يُعرف بسلم الاستحقاقات المنظم لنسب السيولة لدى البنوك، باعتباره أحد الأسباب الرئيسية في المنافسة المفتوحة على «الدينار»، كما أن هؤلاء المصرفيين يرون أن سلم الاستحقاقات بات غير مستحق مع تطبيق معايير «بازل 3»، المتبعة عالمياً، مبيّنين أنه كان يفترض أن تحل هذه المعايير محل سلم الاستحقاقات، وليس العمل بهما سوية بما يسمح باستخدام السيولة المحرم استخدامها من الفوائض وبالطبع لا يمكن تجاهل جهود «المركزي» خفض ضمن جهوده في مواجهة «كورونا» معايير السيولة الملزمة على البنوك مثل معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر، ونسبة السيولة الرقابية، إلى جانب رفع الحدود القصوى للفجوات التراكمية في نظام السيولة، ورفع

الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل، لكن استخدام هذه التسهيلات جاء مشروطاً وفي مقدمة ذلك اشتراط عدم توزيع أرباح نقدية، ما قلل مصرفياً من فرص استخدام هذه التسهيلات.

المنافسة اشتدت

وأشارت المصادر إلى أن البنوك رفعت مقترحات إلى بنك الكويت المركزي تطالب فيها بوقف العمل بسلم الاستحقاقات أو أقله الاستغناء عن بعض متطلباته، وتحديدًا التي تتعلق بربط فترات التخفيضات النقدية بالأسبوع، لكن يبدو أن شيئاً ما لم يتغير رقابياً حتى الآن.

وذكرت المصادر أن المنافسة التي اشتدت بين البنوك على الودائع الدينارية في الفترة الأخيرة لا تعني أنها تعاني من نقص في السيولة بالعملة المحلية، بل على العكس

والتي يضع لها «المركزي» معايير وطرقاً محاسبية مختلفة تماماً، وترى البنوك أنها تضيق الخناق عليها كثيراً، لا سيما أنها لا تزال مطبقة رغم تطبيق معايير «بازل 3» والتي يفترض أن توقف التعليمات القديمة، مبيّنة أن ذلك يضطرها إلى المنافسة على الأموال، خصوصاً المستقرة، ورفع الفائدة عليها.

وللتبسيط وبعيداً عن أي تعقيد، يُلزم «المركزي» البنوك بما يعرف بسلم استحقاقات، ويتضمن ذلك توفيرها لنسب محددة في تغطية السيولة لديها، تراعي معدلات معينة بين الخصوم والأصول، يتعين على البنوك الحفاظ عليها.

ومصرفياً، كان يمكن ترتيب مستويات السيولة المطلوبة من خلال الودائع الحكومية، وتمويل الدين العام، حيث يستخدمان في فترات الأسبوع والتي تعد أكثر فوائض الأموال الموجودة لديها، والتي وصلت إلى معدلات تاريخية، بسبب عدم توافر الفرص المناسبة لامتصاصها.

وتكفي الإشارة إلى أنه وحسب البيانات المتوفرة بلغ حجم إيداعات البنوك الكويتية لدى بنك الكويت المركزي نهاية 2019 نحو 6.399 مليار دينار، بزيادة تقارب أكثر من 550 مليوناً قياساً بمستوياتها المسجلة في العام 2018، فيما يرجح أن تكون هذه الإيداعات سجلت ارتفاعات متتالية في 2020 ومن بداية العام، في ظل تراجع الفرص المناسبة لتوظيف الأموال.

تعليمات قديمة

ومحاسبياً، لا تستطيع البنوك استخدام هذه الأموال في ترتيب نسب السيولة المطلوبة رقابياً، محلياً.

سيولة

البنوك المودعة

لدى «المركزي»

عالية ...

بيّنت المصادر أن مستويات السيولة المودعة لدى «المركزي» شهدت ارتفاعاً كبيراً منذ 2016 وذلك مقارنة بالسنوات الثلاث التي شملت 2008، وما قبلها، موضحة أن نسب هذه السيولة تفرزت في 2019 نحو 7.7 مرة وذلك عند قياسها بمستويات 2008، التي سجلت معدلات بـ834 مليوناً، وأوضحت أنه في العام 2006 بلغت إيداعات البنوك الكويتية لدى «المركزي» 1.313 مليار دينار، تمت زيادتها في 2007 إلى 1.893 مليار، أما في 2008، واستجابة لتداعيات الأزمة المالية العالمية، وكتحرك رقابي من لمواجهة انعكاسات هذه الأزمة على السوق المحلي، تم تخفيض نسب السيولة المقررة رقابياً لتتخفف عن هذه الفترة إيداعات البنوك الكويتية لدى «المركزي» بنحو 55 في المئة، وصولاً إلى 834 مليوناً.

وبالقياس بأخر 3 سنوات، بلغت هذه الإيداعات في 2017 نحو 4.6 مليار دينار، تمت زيادتها في 2018 إلى 5.842 مليار، ثم إلى 6.399 مليار في 2019، وكاستجابة رقابية لمتطلبات أزمة «كورونا»، تم تخفيض متطلبات نسب السيولة بما يقارب 77 في المئة، ما أتاح مساحة إقراضية إضافية بـ5 مليارات دينار، أخذاً بالاعتبار أن هذه المبالغ من أموال البنوك واحتياطياتها الاحترازية.

بنوك تكافح للحصول

على ودائع مستقرة

مصارف تلجأ

لاقتراض من زميلة

حتى لو ارتفعت

تكلفتها

فوائض سيولة

تاريخية لدى البنوك

و«بازل 3» تكفي

لوحدها

«هيئة الاستثمار»

توفر سيولة دولارية

للبنوك بفائدة مقبولة

بسيولة تقارب 60 مليون دينار

«كميفك» الأسرع جهوزية بين شركات الاستثمار لتقديم «المارجن»

إ كتب علاء السمان |

أفادت مصادر استثمارية بأن شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» تجهز لاتخاذ الإجراءات اللازمة خلال الأيام المقبلة لتقديم خدمات «المارجن» في البورصة، وفقاً للقواعد التي أقرتها هيئة أسواق المال نهاية الأسبوع الماضي.

وبحسب المصادر ذاتها، يُتخذ أن توجه الشركة سيولة بحدود 60 مليون دينار مرصودة لتقديم هذه الخدمة في ظل إستراتيجية واضحة المعالم، وفي إطار دقيق من الإجراءات الاحترازية التي تضمن حقوق الشركة ومساهميها وعملائها، لافتة إلى أن تقديم التمويل عبر أداة تداول الهامش سيكون وفقاً لمعايير وضوابط بعيداً عن العشوائية.

وقالت المصادر إن «كميفك» ستكون الأسرع جهوزية

تقديم

الأسهم التشغيلية

تمويل لشراء

50 إلى 70 في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

في المئة

«ميد»: الشرق الأوسط بصدد أزمة طيارين

إ إعداد علي قاسم |

ذكرت مجلة ميد أن منطقة الشرق الأوسط قد تواجه نقصاً في أعداد الطيارين بحلول عام 2029 في أعقاب جائحة فيروس كورونا، مع توقع ظهور النقص في منتصف العقد الحالي، مرجحة أن يؤثر على عرض الطيارين في الأسواق الأخرى نظراً إلى الدور التقليدي للمنطقة كمستورد صافٍ لذوي المواهب.

وأضافت أن دور الشرق الأوسط كمستورد صافٍ للطيارين وحالات التقاعد الوشيك يمكن أن يؤثر على أعدادهم خلال العقد المقبل.

وقال رئيس قسم النقل والخدمات للهند ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في

شركة الاستشارات الأميركية أوليفر وإيمان، مايكل ويت: إنه «بينما تركز شركات الطيران على معالجة الآثار المباشرة للجائحة في العالم وهو أمر طبيعي، فإن الاستعداد للنقص الوشيك في الطيارين سيكون ضرورياً في إعادة نمو العمليات وإعادة بنائها في السنوات المقبلة».

وتابع: «هذا مهم بشكل خاص في الشرق الأوسط، حيث ستسمح الإجراءات التنظيمية المعلنة حديثاً والتوافر المحلي للمقايح ومعرض إكسبو 2020 المقبل للنشاط الاقتصادي بالعودة إلى طبيعته».

وأشارت ورغم مبادرات التدريب المحلية للطيارين، فإن القدرة على النمو الفعلي محدودة،

إلى التقاعد في الأعمار المقبلة. وبيّنت أن شركات الطيران يمكنها التخفيف من النقص الوشيك في الطيارين من خلال مراجعة عمليات الطواقم لتقليل العدد الإجمالي للطيارين المطلوبين، فضلاً عن الاستثمار في برامج التدريب لإشراك القوى العاملة.

وأوضح ويت أنه «نظراً إلى الدور المحوري الذي يلعبه النقل الجوي في الاقتصاد، فإن صناعة الطيران ستعاني ويتعافى معها الطلب على الطيارين».

ويشار إلى أنه قد تم الاستغناء عن مئات الطيارين في المنطقة خلال العام الماضي، حيث تم إيقاف الرحلات الجوية بشكل متقطع وسط موجات عالمية جديدة من «كوفيد 19».

الأفراد والشركات، إذ كانت الشركة سخافة في تقديم مثل هذه التعاملات، مشيرة إلى أن «كميفك» تقدم إضافة إلى خدمة إدارة المحافظ الاستثمارية الاختيارية، الخدمات الاستشارية لعملائها، مع الحرص على اتباع نهج خاص لإدارة ثروات العملاء طبقاً لرغباتهم.

وأفادت المصادر بأن الشركة ستتمتع الإجراءات الخاصة بفتح حسابات تداول الهامش حسب القواعد المعتمدة وبالتنسّق مع الشركة الكويتية للمقاصة، كما ستصمم «كميفك» إستراتيجية استثمارية خاصة في إدارة المحافظ المالية طبقاً لسياسة كل عميل، منوهة إلى أن الأهداف الإستراتيجية للاستثمار يمكن أن تضم الاستثمارات المالية التقليدية، وتقليل المخاطرة، والمحافظة على رأس المال، والتفوق على أداء المؤشرات المرجعية وغيرها.

وأكدت المصادر أن الشركة لديها فريق خبير في شؤون إدارة المحافظ والأدوات الاستثمارية، خصوصاً وأنها كانت سباقية في إدارة خدمات البوع المستقبلية والأجل في سوق الأسهم على مدار سنوات طويلة وحتى وقف تلك الخدمات نهاية 2016، حيث كانت تستحوذ على أكثر من 80 في المئة من نشاط البوع آنذاك.

وتوقعت المصادر أن تتراوح عمليات تمويل الشراء على الأسهم التشغيلية

نتمنى لكم شهراً مليئاً بالخير والبركات.

رمضان كريم.



سوناتا 2021

5,699 دك

6,250 دك

فرصة لربح جائزة خبرى \$10,000 كاش